

Distr.: General
26 July 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة الثالثة عشرة
جنيف، ٨-١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن أعمال دورته الثالثة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣

المحتويات

الصفحة

٢	الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثالثة عشرة	أولاً -
٥	المداولات	ثانياً -
٢٧	المسائل التنظيمية	ثالثاً -
		المرفقات
	جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة	الأول -
٢٩		
٣٠	الحضور	الثاني -

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثالثة عشرة

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، إذ يشير إلى مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية،

وإذ يشير أيضاً إلى الأحكام المتصلة بقضايا المنافسة التي اعتمدها الأونكتاد الثالث عشر في الدوحة، بما في ذلك الأحكام الواردة في الفقرتين ٥٠ و ٥٦ (م) من ولاية الدوحة،

وإذ يشير كذلك إلى القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)،

وإذ يؤكد مجدداً الدور الأساسي الذي تؤديه قوانين وسياسات المنافسة في تحقيق التنمية الاقتصادية السليمة، وضرورة مواصلة التشجيع على تنفيذ هذه المجموعة،

وإذ يلاحظ أن الأونكتاد الثالث عشر والأهداف الإنمائية للألفية يركّزان على تناول ما تنطوي عليه العولمة من فرص وتحديات بالنسبة للتنمية والحد من الفقر،

وإذ يؤكد أن قوانين وسياسات المنافسة هي أداة رئيسية لتناول مسألة العولمة، بوسائل منها تحسين التجارة والاستثمار، وتعبئة الموارد، وتسخير المعارف، والحد من الفقر،

وإذ يسلم بأن تهئية بيئة تمكينية فعالة للمنافسة والتنمية يمكن أن تشمل كلاً من سياسات المنافسة الوطنية والتعاون الدولي،

وإذ يسلم بأن استعراضات النظراء التي يجريها الأونكتاد لسياسات المنافسة أداة فعالة لمساعدة البلدان المهتمة على تقييم أدائها ووضع برامج مناسبة لبناء القدرات،

وإذ يحيط علماً مع الارتياح بالمساهمات الخطية والشفوية المهمة المقدمة من السلطات المعنية بالمنافسة والمشاركات الأخرى التي أسهمت في النقاش الثري أثناء الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالوثائق واستعراضات النظراء التي أعدها أمانة الأونكتاد لدورته الثالثة عشرة،

١ - يعرب عن تقديره لحكومات أوكرانيا وباكستان ونيكاراغوا لتطوعها لأن تكون موضوع استعراض النظراء ولتقاسم خبراتها وأفضل ممارساتها، والتحديات التي واجهتها، مع الوكالات الناشئة المعنية بالمنافسة خلال الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، كما يعرب عن تقديره لجميع الحكومات والتجمعات الإقليمية التي شاركت في الاستعراض؛ ويعترف بما أحرز من تقدم حتى الآن في صياغة وإنفاذ قانون

المنافسة في البلدان المشمولة باستعراض النظراء؛ ويدعو جميع وكالات المنافسة وحكومات الدول الأعضاء إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي بتوفير خبراء أو غير ذلك من الموارد للأنشطة المقبلة وأنشطة المتابعة المتعلقة باستعراضات النظراء الطوعية وتوصياتها؛

٢- يقرر، في ضوء التجارب المتصلة باستعراضات النظراء الطوعية التي أجراها الأونكتاد وغيره من كيانات حتى الآن، ووفقاً للموارد المتاحة، أنه ينبغي أن يُجري الأونكتاد استعراضاً إضافياً طوعياً للنظراء بشأن قوانين وسياسات المنافسة لدولة عضو أو لتجمع إقليمي من الدول خلال الدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي؛

٣- يؤكد أهمية تطبيق قوانين المنافسة على الكارتلات؛ ويحيط علماً بالتحديات التي تواجهها الوكالات الناشئة المعنية بالمنافسة، وكذلك أفضل الممارسات التي جرى استعراضها أثناء الدورة؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تُعمم موحز مناقشات الفريق بشأن هذا الموضوع على جميع وكالات المنافسة المهتمة، بوسائل من بينها ما تظطلع به من أنشطة في مجال التعاون التقني واستعراضات النظراء؛

٤- يؤكد أهمية التعاون الدولي في إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة؛ ويدعو وكالات المنافسة إلى تعزيز تعاونها الثنائي والإقليمي؛

٥- يؤكد أهمية تحديد الأولويات وتخصيص الموارد كأداتين لزيادة فعالية الوكالات؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تُعمم موحز مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن هذا الموضوع على جميع الدول المهتمة، بوسائل من بينها ما تظطلع به من أنشطة في مجال التعاون التقني واستعراضات النظراء؛

٦- يدعو الأونكتاد إلى تعزيز ودعم التعاون بين سلطات المنافسة والحكومات وفقاً للاستنتاجات المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة المنصوص عليها في الفقرة ١١ (أ) إلى (د)، واتفاق أكرا في الفقرات ١٠٢ إلى ١٠٤، وولاية الدوحة في الفقرتين ٥٠ و٥٦ (م)؛

٧- يوصي بأن ينظر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في دورته الرابعة عشرة، في المسائل التالية من أجل تحسين تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد:

(أ) فائدة سياسات المنافسة للمستهلكين؛

(ب) استراتيجيات الاتصال لسلطات المنافسة كأداة لتحقيق فعالية الوكالات؛

(ج) التعاون غير الرسمي بين وكالات المنافسة في حالات محددة؛

(د) استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات المنافسة في البلدان المهتمة؛

٨- يطلب إلى الأونكتاد تنظيم الدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي كاجتماع تحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة

في عام ٢٠١٥، وخاصة للاتفاق على مشروع جدول أعماله والعمليات التحضيرية المؤدية إلى عقد المؤتمر؛

٩- يطلب أيضاً إلى أمانة الأونكتاد، تيسيراً للمشاورات خلال المؤتمر، أن تنظم اجتماعات مائدة مستديرة بشأن ما يلي:

(أ) سبل ووسائل تقوية وكالات المنافسة من أجل تحسين إنفاذ سياسات المنافسة والعمل الدعوي بشأنها؛

(ب) تعليقات البلدان التي خضعت مؤخراً لاستعراض النظراء ولديها وكالات معنية بالمنافسة بشأن الإنفاذ والتغييرات التي حدثت منذ إجراء استعراضات النظراء؛

١٠- يطلب كذلك إلى أمانة الأونكتاد، تيسيراً لمناقشات اجتماعات المائدة المستديرة، أن تعدّ تقارير بشأن البنود الفرعية ٧(أ) و(ب) و(ج) أعلاه. ويطلب إلى الأمانة، تيسيراً للمشاورات في إطار استعراضات النظراء، أن تعد موجزاً تنفيذياً لتقرير استعراض النظراء بجميع لغات العمل، إضافةً إلى تقرير كامل عن استعراض النظراء بلغته الأصلية لتقدمه إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الرابعة عشرة؛

١١- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل نشر الوثائق التالية كوثائق غير متصلة بالدورة، وإدراجها على موقعها الشبكي:

(أ) استعراض مُحدّث لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية يأخذ في الحسبان المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء والمراقبين في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛

(ب) إصدارات إضافية من نشرة دليل تشريعات المنافسة، تتضمن تعليقات على التشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة لاتخاذها أساساً لمواصلة تنقيح القانون النموذجي بشأن المنافسة وتحديثه، على أن ترد من الدول الأعضاء في موعد أقصاه آخر نيسان/أبريل ٢٠١٤؛

١٢- يطلب كذلك إلى أمانة الأونكتاد أن تنقح الفصلين الثالث والرابع من القانون النموذجي؛

١٣- يحيط علماً مع التقدير بالتبرعات المالية وغيرها من المساهمات الواردة من الدول الأعضاء؛ ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى الأونكتاد على أساس طوعي في ما يضطلع به من أنشطة في مجال بناء القدرات والتعاون التقني، وذلك بتوفير خبراء أو مرافق تدريب أو موارد مالية؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل أنشطتها، وأن تركزها حيثما أمكن، في مجال بناء القدرات والتعاون التقني، بما في ذلك التدريب، على زيادة تأثير هذه الأنشطة إلى أقصى حد في جميع البلدان المهتمة.

ثانياً - المداولات

ألف - مقدمة

١ - عُقدت الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، التي نظمتها الأونكتاد، في قصر الأمم في جنيف، في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣. وحضر المناقشات الرفيعة المستوى أكثر من ٣٠٠ ممثل من ٨٢ بلداً و٨ منظمات حكومية دولية، بمن فيهم رؤساء سلطات المنافسة وممثلو المستهلكين ومؤسسات الأعمال.

باء - حلقة النقاش الرفيعة المستوى: دور المنافسة في جدول الأعمال الإنمائي العالمي

٢ - قال الأمين العام للأونكتاد في معرض تقديمه لفريق النقاش، إن مواضيع الاجتماع اختيرت بطريقة تؤدي إلى تقدم النقاش المتعلق بسياسات المنافسة كأداة للسياسات الاقتصادية الفعالة الرامية إلى تحقيق النمو والحد من الفقر. وأشار إلى أن الأدوات الأخرى التي يوفرها الأونكتاد إلى البلدان النامية تتمثل في منبر بنك معلومات على الإنترنت لوكالات المنافسة واستعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة في البلدان، التي ستعرض ثلاثة منها في هذا الاجتماع. وشدد على أن متابعة توصيات استعراضات النظراء مع واضعي السياسات هي أحد الجوانب البالغة الأهمية من عمل المنظمة. وإجمالاً، يسعى الأونكتاد إلى ضمان أن تسير سياسة المنافسة وحماية المستهلكين جنباً إلى جنب.

٣ - وضمّ فريق النقاش الأعضاء التالية أسماءهم: السيد برونو لاسير، رئيس هيئة المنافسة الفرنسية؛ والسيد راجيف سيرفانسينغ، نائب رئيس والقائم بأعمال رئيس لجنة المنافسة، موريشيوس؛ والسيدة راحات حسن، رئيسة لجنة المنافسة، باكستان؛ والسيد هيرت تاسانو فيلاوتشاغا، رئيس سلطة حماية المستهلك وسلطة حماية الملكية الفكرية (INDECOPI)، بيرو؛ والسيد أناتولي غولومولزين، نائب رئيس مصلحة مكافحة الاحتكار (FAS) في الاتحاد الروسي؛ والسيد جورج لبيميل، المدير والرئيس التنفيذي للجنة المنافسة، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا).

٤ - وقال السيد لاسير إن سياسة المنافسة يمكن أن تيسر انتعاش البلدان من الركود وإنها في الواقع محرك النمو الاقتصادي والتنمية. وأشار إلى أنه من الضروري الدعوة إلى تبني الرأي الذي يعتبر أن سياسة المنافسة ليست سبب الأزمة الاقتصادية الراهنة، بل هي على العكس من ذلك جزء من الحل. ومن شأن إنفاذ قانون المنافسة أن يساعد على رفع الإنتاجية، وبالتالي خلق فرص العمل. وخلال الأوضاع الاقتصادية الصعبة، يجب إعطاء الأولوية للحالات في القطاعات التي لها أكبر الآثار على القدرة الشرائية للمستهلكين، مثل قطاعات

الأغذية والنقل والصحة والخدمات المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون سلطات المنافسة على استعداد لتوضيح إيجابيات وسلبيات تأثير الإجراءات الحكومية في الأسواق.

٥- وعرض السيد لاسير تجربته في تبديد الشواغل المتعلقة بالمنافسة في الأقاليم الفرنسية عبر البحار التي عانت من أعمال شغب في عام ٢٠٠٩ بسبب ارتفاع أسعار البيع بالتجزئة. وعلى الرغم من الأصوات القوية المطالبة بضبط الأسعار، استطاعت سلطة المنافسة نقل رسالة مفادها أن الحل يكمن في تعزيز المنافسة في أسواق الجملة عند المنبع، وليس ضبط الأسعار. وقد جمعت السلطة بين إجراءات مختلفة (فتحت قضايا وأصدرت تقارير وتوصيات) في عدد من القطاعات الرئيسية التي تبين أن هناك حاجة إلى مزيد من المنافسة. وأضاف قائلاً إن من المهم أن تؤخذ اعتبارات المنافسة في الحسبان عند إجراء عمليات تقييم الأثر قبل اعتماد أي لائحة تنظيمية جديدة.

٦- ووصف السيد سيرفانسينغ البيئة الاقتصادية التي أدت إلى اعتماد العديد من البلدان الأفريقية لقوانين المنافسة وإنشاء وكالات المنافسة. وأشار إلى أن ظهور العولة كان المحرك الرئيسي لإنشاء الأطر التنظيمية التي هيئت بيئة مواتية لممارسة الأعمال التجارية. وكان اقتصاد موريشيوس قد تطور من اقتصاد زراعي يعتمد على إنتاج السكر إلى اقتصاد متنوع. وأضاف قائلاً إن سياسة المنافسة، التي تمثل إشارة إلى أن الحكومات على استعداد للانتقال إلى اقتصاد السوق، أدت دوراً في تلك العملية. ومن المهم إنشاء مؤسسات منافسة مستقلة على غرار لجنتي المنافسة في موريشيوس وسوازيلند. ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة تقنية إلى وكالات المنافسة الأفريقية، كما دعا وكالات المنافسة صاحبة الخبرة إلى تقاسم أفضل الممارسات.

٧- وقالت السيدة راحات حسن إن تماسك السياسات العامة ضروري، حسبما أوضحتها الغرفة الدولية لتبادل المعلومات. وأشارت إلى أن ١٤ من المشغلين الدوليين لخدمات المسافات الطويلة اتفقوا على تثبيت أسعار إنهاء المكالمات وتقاسم الحصص. وتقدم المشغلون بطلب للحصول على تصريح بهذا الشأن من لجنة المنافسة ولكنهم سحبوا طلبهم قبل صدور أي قرار. وأشارت اللجنة إلى أن إبرام مثل هذا الاتفاق يتطلب مع ذلك الحصول على تصريح. والتمس المشغلون بعد ذلك الدعم من وزارة تكنولوجيا المعلومات، التي أيّدت الاتفاق من خلال أمر توجيهي. وأوصت اللجنة بسحب الأمر التوجيهي وأصدرت قراراً خلصت فيه إلى حدوث انتهاك لقانون المنافسة فرضت بسببه على المشغلين جزاءات كبيرة. وطُعن في هذا القرار أمام المحكمة. وأبرزت هذه القضية أيضاً مشاكل في مجال التجارة الدولية، حيث نُظر إلى توصية الحكومة بزيادة أسعار إنهاء المكالمات كحاجز أمام التجارة.

٨- وقال السيد غولومولين إن مكافحة الفقر مسألة ذات أولوية قصوى لدى الحكومة الروسية. وتتمثل إحدى طرائق مكافحة الفقر في زيادة المنافسة. وأشار إلى أن المنافسة تعني أسعاراً عادلة تؤدي بدورها إلى تمكين الفقراء من تحمل تكاليف السلع والخدمات. وبالتالي،

فإن مصلحة مكافحة الاحتكار ملتزمة برصد القطاعات والأسواق الرئيسية، ومقاواة الممارسات المانعة للمنافسة، ولا سيما الكارتلات. وقد أقرت المصلحة مؤخراً تحقيقات بمفردها أو بالتعاون مع سلطات المنافسة التابعة لرابطة الدول المستقلة في القطاعات الرئيسية: الأغذية والمنتجات الصيدلانية والاتصالات والوقود والنقل الجوي. وأسفرت التحقيقات المتعلقة بمحالات التلاعب في العطاءات عند شراء الأدوية أو تعريفات خدمات التجوال أو تثبيت أسعار الوقود عن فرض عقوبات وإتاحة أسعار أفضل للمستهلكين. وأسفرت التحقيقات أيضاً عن صدور تقارير مثل التقرير المتعلق بالنقل الجوي، أو عن الدعوة لتعزيز السفر الجوي منخفض التكاليف في الاتحاد الروسي. وفي قطاع الاتصالات، شجعت مصلحة مكافحة الاحتكار وسلطة المنافسة التركية على إنشاء فريق عامل دولي لبحوث قضايا المنافسة في سوق الاتصالات الدولية (التجوال) في عام ٢٠١٢. كما حظت المشتريات العامة باهتمام خاص، ومن أعظم إنجازات المصلحة في هذا المجال استحداث المزايدات الإلكترونية من أجل زيادة المشاركة، بما في ذلك من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة الشفافية وتحسين الرصد.

٩- وقال السيد تاسانو فيلوتشاغا إن هناك صلة بين سياسات المنافسة والتقدم الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. وأشار إلى أن المنافسة تعاقب الشركات غير الفعالة وتكافئ الشركات الفعالة، مما يعزز التنمية الاقتصادية ورفاه المستهلك. غير أن الأسواق لا تعمل دائماً على النحو المرغوب، وعندما يحدث ذلك في أسواق السلع والخدمات الأساسية، فإن الفقراء هم الذين يعانون أشد المعاناة. وأضاف أن المنافسة أداة أساسية لمحاربة الفقر وتحقيق أسعار أفضل للمستهلكين وتهيئة مناخ اقتصادي أفضل لخلق فرص العمل. وهو يرى أن نمو بيرو في الآونة الأخيرة يرجع جزئياً إلى المنافسة، وهناك قضية تتعلق بالتلاعب في العطاءات في مجال مشتريات المستشفيات توضح هذه النقطة. كما تؤدي وكالات المنافسة دوراً هاماً في مكافحة الاختلالات الناتجة عن القوانين واللوائح المانعة للمنافسة. غير أنه يُطلب إلى سلطات المنافسة في بعض الأحيان أن تفعل أكثر مما هي محولة للقيام به، ولا سيما في البلدان النامية.

١٠- وقال السيد لبيميل إن لجنة المنافسة التابعة للكوميسا بدأت تعمل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأشار إلى أن اللجنة تناولت قضايا تتراوح من العلاقات والتوترات المحتملة بين سلطات المنافسة الوطنية والسلطة الإقليمية إلى الولاية القضائية (مفهوم ذو بُعد إقليمي)، وكيف تتناسب معاهدة الكوميسا مع القوانين المحلية، وبعض الشواغل إزاء حالات اندماج الشركات. وقد اتخذت اللجنة نهجاً استباقياً، وهي تعمل مع المؤسسات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين ويسرّها ملاحظة أن ثقافة الامتثال أخذت ترسخ في المنطقة.

١١- وذكر مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، السيد غيرمو فاليس، بأن رئيس الوزراء الصيني قد أعرب عن التزامه، في منتدى الخدمات العالمية

الذي استضافه الأونكتاد، بإدخال المنافسة في أسواق الخدمات بهدف الحد من الإجراءات البيروقراطية المعقدة وجعل الأسواق تعمل بشكل أفضل.

١٢- وتحدث من المنصة السيد ألدابيرغينوف، وزير سياسات المنافسة باللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية للفضاء الاقتصادي المشترك بين الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان. وعرض قانون المنافسة الأوروبي الآسيوي النموذجي الذي اعتمده اللجنة مؤخراً وحددت فيه وظائف اللجنة. وقال إنه يتطلع إلى تنفيذ اتفاق التعاون بين الأونكتاد واللجنة الذي تم التوقيع عليه في أستانا في أيار/مايو ٢٠١٣.

دال - مناقشات المائدة المستديرة

١- أثر الكارتلات على الفقراء

١٣- أكدت أمانة الأونكتاد، في مستهل الجلسة، أنه ينبغي التحقيق مع الكارتلات الطاغية ومعاقبتها بوصفها أسوأ الممارسات المانعة للمنافسة على الإطلاق. ومع ذلك، يبدو أنه لم يجرز إلا تقدم قليل من قبل السلطات الناشئة المعنية بالمنافسة بسبب صعوبة العثور على الأدلة وعدم وجود تعاون دولي. وقد أجرى الأونكتاد مؤخراً ثلاث دراسات بشأن كارتلات في زامبيا وليسوتو وملاوي.

١٤- وطرحت السيدة إليانور فوكس، الأستاذة بكلية الحقوق في جامعة نيويورك، مسألة إمكانية وجود منظور حقيقي للمنافسة يراعي مصالح الفقراء. وقالت إنه على الرغم من أن مكافحة الفقر هي أولوية من الأولويات العليا في صنع السياسات، فإن المنافسة لم تؤخذ في الاعتبار إلا منذ وقت قريب. وأضافت أن المجالات التي يمكن أن تساعد فيها المنافسة على إطلاق إمكانات الفقراء تشمل نطاق قانون المنافسة ومبادئه والسياسات الحكومية. وفي رأيها، ينبغي أن يمتد نطاق قانون المنافسة ليشمل الممارسات المانعة للمنافسة من قبل المؤسسات المملوكة للدولة، وسوء سلوك موظفي الدولة. وينبغي صياغة القوانين بحيث تقيّد دفاعات جماعات الضغط من القطاعين العام والخاص، والاستثناءات والإعفاءات من إنفاذ القانون. وينبغي إعطاء الأولوية للنهج الأكثر فعالية لمبادئ قانون المنافسة التي تراعي مصالح الفقراء. ودعت إلى تعزيز جهود الدعوة إلى الامتناع عن فرض اللوائح المفرطة، ومحاربة القيود التجارية وكارتلات التصدير، فهذه جميعها تسهم في تفاقم حدة الفقر. ورغم عدم وجود حل سحري للحد من الفقر، فإن هناك منظوراً لقوانين وسياسات المنافسة يراعي مصالح الفقراء يتطلب أيضاً التعاون الدولي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولا سيما تلك التي ينتشر فيها الفقر.

١٥- وقالت السيدة ديورا هيلي، من جامعة نيو ساوث ويلز، أستراليا، إنه كثيراً ما يُنظر إلى نظام المنافسة الأسترالي بوصفه نظاماً سليماً ومتطوراً وفعالاً. ومع ذلك، لا يزال من الصعب الكشف عن الحالات، وهو ما ينعكس في عدد من الحالات ذات الصلة التي لم يتم

الكشف عنها إلا نتيجة للمصادفة أو التساهل، مثل حالة كارتل فيزي لصناعة صناديق الورق المقوى. وقالت إن الأثر على الفئات المحرومة يشكل عاملاً من العوامل في استراتيجية الإنفاذ التي تنتهجها اللجنة الأسترالية المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك، التي تتصدى للكارتلات من خلال الإنفاذ والتثقيف.

١٦- وأشارت السيدة بايال مالك، مستشارة الشعبة الاقتصادية للجنة المنافسة في الهند، إلى التوفيق بين اقتصاديات التنمية واقتصاديات المنافسة، حيث تحوّل التركيز عن النقاش المتصل بالعلاقة بين الدولة والسوق لينصبّ على تحليل الأسس الدقيقة للنمو والبيئة المؤسسية المطلوبة. ووصفت العلاقة بين المنافسة والنمو والحد من الفقر، وأوضحت أثر المنافسة على الفقراء من خلال مختلف التأثيرات المباشرة وغير المباشرة. وأشارت إلى أن خفض أسعار المنتجات والخدمات الأساسية يندرج ضمن الآثار المباشرة للمنافسة والإجراءات المتخذة من قبل سلطة المنافسة لمكافحة الممارسات المانعة للمنافسة، خاصة الكارتلات. ويمكن أن ينظر إلى الآثار غير المباشرة بوصفها موارد التنمية التي يتم تحريرها من خلال إدخال المنافسة في مجال المشتريات العامة. وقالت إن لجنة المنافسة تعمل عملاً دؤوباً في أسواق المشتريات وتلاحق ممارسات التلاعب في العطاءات وتروج لمبادئ المنافسة لدى وكالات المشتريات. وأضافت أن سياسات المنافسة ضرورية بالفعل للتنمية وينبغي أن تتخلل جميع السياسات العامة. ومع ذلك، فإن توشي الحذر ضروري، نظراً لأن سياسات المنافسة لا تؤدي بالضرورة، في ظل وجود عيوب في عوامل السوق المتعلقة مثلاً بالأرض والعمالة والائتمان، إلى تحسين الرفاه. وقالت إن ثمة حاجة في الهند إلى عقد اجتماعي يشمل عملية إصلاح مواتية للسوق وتدابير تراعي مصالح الفقراء.

١٧- وقال ممثل أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إن منظمته تعمل مع الأونكتاد على معالجة قضايا المنافسة والفقر، كما حدث على سبيل المثال في منتدى أمريكا اللاتينية المعني بالمنافسة (ساتو دومينغو، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، والمنتدى العالمي المعني بالمنافسة (باريس، شباط/فبراير ٢٠١٣). وتساءل عما إذا كان ينبغي أن تركز وكالات المنافسة جهودها على القطاعات التي تؤثر على الفقراء.

١٨- وأشار أحد المشاركين إلى أنه على الرغم من أن الحد من الفقر ليس هدفاً أساسياً لسلطات المنافسة، فإنها يمكن أن تضع الفقراء في الاعتبار من خلال استهداف القطاعات الأساسية مثل الأغذية والأدوية العامة وكارتلات الاستيراد. وقال مشارك آخر إن الفقراء عموماً لا يقدمون شكاوى، ومع ذلك، ينبغي لسلطات المنافسة أن تولي اهتماماً خاصاً للقطاعات التي تؤثر على الفقراء. وأشار بعض المندوبين إلى الآثار الإيجابية لإجراءات وكالات المنافسة في التخفيف من وطأة الفقر.

٢- تحديد الأولويات وتخصيص الموارد كأداة لفعالية الوكالات

١٩- أدار الرئيس مناقشات المائدة المستديرة. وشارك في حلقة النقاش الأعضاء التالية أسماءهم: السيد فرانسيسكو ماركوس، أستاذ القانون في كلية الأعمال بمدرسة؛ والسيد خانيس راکو، المدير التنفيذي لمجلس المنافسة بلاتفيا؛ والسيدة سيلفان اكيلينا زهرة، المدير العام لمكتب المنافسة وسلطة شؤون المستهلكين في مالطة؛ والسيد محمد نوير ميسي، رئيس لجنة المنافسة في إندونيسيا؛ والسيد فيليبي إيرازابال، المدعي العام الاقتصادي الوطني في شيلي؛ والسيد راسل دامتوفت، المدير المساعد، إدارة الشؤون الدولية بلجنة التجارة الاتحادية بالولايات المتحدة؛ والسيد فريديريك جيبي، رئيس لجنة المنافسة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٠- وقدمت أمانة الأونكتاد ورقة معلومات أساسية حول موضوع تحديد الأولويات وتخصيص الموارد كأداة لفعالية الوكالات.

٢١- وتحدث السيد ماركوس عن التحديات التي تواجهها الوكالات الناشئة المعنية بالمنافسة. وأشار إلى أنه عند وضع الأولويات، ينبغي أن يكون للوكالات الناشئة المعنية بالمنافسة بعض المجال للارتجال (صلاحيات تقديرية) ضمن الحدود التي تسمح بها القوانين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الوكالات مقيدة بشدة جراء عدم وجود ثقافة قوية بشأن المنافسة. وقال إن ثمة ما يُعزى بالإفراط في أنشطة الدعوة وإيلاء اهتمام أقل للإنفاذ. ولا بد من تحقيق التوازن بين الاثنين؛ حيث ينبغي للوكالات الناشئة المعنية بالمنافسة إنفاذ القانون وتجنب الإفراط في أنشطة الدعوة والتدريب وحضور المؤتمرات. وأضاف أن الاحتفاظ بالموظفين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسمعة الوكالة وظروف العمل وليس الرواتب الجيدة، كما يتضح من الوضع في لجنة حماية المستهلك في بيرو (INDECOPI).

٢٢- وقال السيد راکو إن الأوضاع الوطنية المختلفة تستلزم أولويات مختلفة، على الرغم من أن تحقيق الاستقلال ودفع القضايا الهامة إلى الأمام لإظهار الفعالية في الإنفاذ ينبغي أن يكونا من أولويات جميع الوكالات.

٢٣- وقدمت السيدة اكيلينا زهرة أمثلة تبين كيف يمكن للتغييرات في الأطر القانونية والمؤسسية أن تؤثر في طريقة تحديد الأولويات. ففي مالطة، سمح تعديل كبير أدخل على قانون المنافسة في عام ٢٠١١ بتنفيذ الإجراءات بشكل أسرع. ونص التعديل أساساً على اعتماد نظام إداري تتخذ وكالة المنافسة بموجبه القرارات وتفرض عقوبات إدارية إذا لزم الأمر. كما أدرجت أحكام خاصة بالالتزامات وإجراءات التسوية وبرنامج تساهل. ونتيجة لذلك، أصبحت هناك مساحة أكبر لترتيب أولويات الحالات التي لها أثر مباشر على المستهلكين وآثار كبيرة تتمثل في المصادرة أو الاحتجاز.

٢٤- وقال السيد ميسي إن لجنة المنافسة في إندونيسيا ملزمة قانوناً بالتحقيق في جميع الشكاوى. وقد وضعت اللجنة خططاً استراتيجية خمسية تحدد القطاعات ذات الأولوية من حيث أثرها على الرفاه العام: الطاقة، والتعليم، والهياكل الأساسية، والمشتريات العامة، والاحتكارات الطبيعية. وتتمم اللجنة اهتماماً خاصاً بالاستقلال، وأصول الإجراءات القانونية المرعية، والمساءلة، والأثر، والتقييم اللاحق.

٢٥- وقال السيد إيرازابال إنه من أشد المؤمنين بمبدأ "الأقل هو الأكثر". وأشار إلى أن عدد التحقيقات التي أجرتها النيابة الاقتصادية الوطنية في شيلي تراجع من ٢٥٠ قضية تناولها ١٠٠ موظف في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٠ قضية في عام ٢٠١٠. وأضاف أن هناك مزايا كبيرة في الحد من عدد الحالات، أي تحديد أولويات الحالات المقرر التحقيق فيها: إجراءات أقصر وتنوع أكبر للإجراءات، مثل الشكاوى المقدمة إلى المحكمة، والإجراءات غير القائمة على التقاضي، والتسويات ضمن وخارج نطاق القضاء. وهذا يعني اختيار مجموعة من الأدوات الأرخص والأكثر كفاءة، وتحقيق معدلات نجاح أعلى؛ وأثر أكبر؛ وتكوين رأي إيجابي على نحو متزايد لدى الصحافة.

٢٦- وقال السيد دامتوفت إنه ينبغي تجنب السيناريو الذي يتم فيه الحكم على أداء هيئة مسؤولة عن تناول الحالات حكماً يستند إلى عدد الحالات التي تنظر فيها (معايير كمية). فالمهم هو اختيار حالة جيدة (معايير نوعية). وأشار إلى أن شبكة المنافسة الدولية وضعت أفضل الممارسات التي تدعو الوكالات إلى التركيز على النتائج الجيدة، وليس على مقدار العمل الذي تقوم به الوكالة لتحقيق هذه الأهداف. وأضاف أنه على الرغم من أن بدء تحقيقات جديدة قد يكون مغرياً جداً، فإن هذه التحقيقات قد لا تستحق الموارد المخصصة لها. ونظراً لميل الشكاوى إلى التحيز، ينبغي إعطاء الوكالات مساحة لاختيار القضايا التي تنظر فيها. وتتبقى مشكلة واحدة: كيفية قياس فعالية الوكالة وأثر إجراءاتها.

٢٧- وأشار السيد جيني إلى أن لجنة المنافسة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذكرت، في عمل سابق، أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. وقال إن معظم سلطات المنافسة تضع الأولويات إلى حد ما، ولكنها لا تقوم جميعها بتقييم مدى تنفيذ تلك الأولويات. وأضاف أن تحديد الأولويات في الوكالات المندمجة، ولا سيما في المفوضية الأوروبية، يشكل تحدياً. ويتعين مواصلة بحث مسألة حجم الدعاية التي يتعين أن تحصل عليها معايير تحديد الأولويات. وبالإضافة إلى اختيار الحالات، هناك وسائل أخرى لتحديد الأولويات باستخدام أدوات للإهاء المبكر للتحقيقات. ومن المهم اتخاذ قرار بشأن العمل الذي يتعين القيام به ومتى وما هي المجالات المفتوحة أمام الوكالة لممارسة السلطة التقديرية. وأضاف أن الوكالات تحاطر بالتركيز بلا داع على تطبيقات التساهل، بينما تولي أولوية أقل للتحقيقات التي يتعين عليها إجراؤها بحكم وظيفتها، وبالتالي تقلل الأثر الرادع لإنفاذ قانون المنافسة.

والمفيد في المدى القصير قد لا يكون كذلك على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى استكشاف العلاقة بين تحديد الأولويات والتعاون الدولي.

٢٨- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، قال أحد المشاركين إن الربحية الاجتماعية، أو القيمة مقابل المال، ينبغي أن تكون معياراً لتحديد الأولويات. وفي هذا الصدد، قد تسجل الكارتلات ربحية أعلى من أنواع الحالات الأخرى. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تبني الحالات الرمزية سمعة الوكالة. وأشار مشارك آخر إلى حاجة الوكالات إلى اكتساب خبرات تقنية في مجالي الإدارة العامة والتخطيط الاستراتيجي. إلا أن مشاركاً آخر قال إن برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلكين في أمريكا اللاتينية (كومبال) يوفر للجميع وسيلة للتعلم من تجارب بعضهم البعض. وأشار أحد المندوبين إلى أنه من المستصوب التنسيق بين أولويات الحكومة وأولويات الوكالات، مع احترام استقلالية وكالات المنافسة. وقال عدد من المندوبين إن ثمة حاجة إلى تحقيق توازن بين جهود وإجراءات الإنفاذ من جهة، وجهود وإجراءات الدعوة من جهة ثانية، واقترح أحد المندوبين اتباع نهج "العصا والجزرة". وعلى كل حال، ينبغي إجراء تحليل شامل للتكاليف والفوائد قبل فتح تحقيق رسمي. وقال مندوب آخر إنه ينبغي إعطاء الأولوية للتعاون الدولي حتى في حالة الوكالات الناشئة، نظراً لأنها من الممكن أن تستفيد كثيراً من ذلك وتواجه كارتلات ذات آثار عابرة للحدود.

٣- طرائق وإجراءات التعاون الدولي في قضايا المنافسة التي تشمل أكثر من بلد واحد

٢٩- شارك في حلقة النقاش السيد جون ديفيز، رئيس شعبة المنافسة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والسيد رافائيل كروزا، مدير لجنة المنافسة السويسرية (COMCO)؛ والسيد سام بيترز، المديرية العامة المعنية بالمنافسة، المفوضية الأوروبية؛ والسيد غلامدور مامهاري، أخصائي في شؤون المنافسة، أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والسيد فرانسيسكو دياز، مجموعة أمريكا الوسطى المعنية بتنظيم المنافسة؛ والسيد أحمدو دينغ، مدير شؤون المنافسة بمفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ والسيد أناتولي غولومولزين، نائب رئيس مصلحة مكافحة الاحتكار في الاتحاد الروسي؛ والسيدة ناتالي هارسدروف، خبيرة في شؤون المنافسة بسلطة المنافسة في النمسا؛ والسيد جورج لبيميل، المدير العام للكوميسا.

٣٠- وعرضت أمانة الأونكتاد النتائج الرئيسية لمذكرة المعلومات الأساسية TD/B/C.I/CLP/21 التي أعدت لاجتماع المائدة المستديرة. وتشمل المجالات الممكنة للتعاون الدولي برامج التساهل وتحليل عمليات الاندماج وبناء القدرات.

٣١- وقال السيد ديفيز إن الدراسة الاستقصائية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشبكة المنافسة الدولية لعام ٢٠١٢ بشأن التعاون الدولي في مجال الإنفاذ اشتملت على ردود من ٥٧ بلداً. ووفقاً للنتائج، تبين أنه كان لدى ٥٢ في المائة من الجيبين

بعض الخبرة في هذا المجال (بخلاف التعاون الإقليمي). وعلاوة على ذلك، لوحظ أن جودة التعاون الدولي تتأثر بالقيود القائمة، بما فيها القيود القانونية والعملية، ويقتصر التعاون في هذا المجال على عدد قليل من البلدان. وقد لا تنظر سلطات المنافسة الناشئة إلى التعاون الدولي باعتباره مسألة ذات أولوية، ولا سيما في حالة سلطات البلدان ذات الاقتصاد الصغير؛ ومن الضروري بناء الثقة مع القطاع الخاص أولاً. وعندما يتحقق ذلك، يمكن لهذه الوكالات أن تنظر في الدخول في مناقشات تعاونية بشأن التحقيقات في القضايا.

٣٢- وقال السيد كورازا إن اتفاق التعاون المبرم بين سويسرا والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢ كان دافعه العولمة وانتشار الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود. وأشار إلى أن إنفاذ سياسة وقانون المنافسة من قبل سلطة المنافسة السويسرية يتأثر بالتعاون فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن شأن مواءمة قوانين المنافسة وتعزيز التعاون أن يحسن كفاءة المنافسة، بما يتفق مع مصالح الحكومة السويسرية. غير أن هذا النموذج لا ينطبق على الولايات القضائية الأخرى، وذلك بسبب العلاقة الخاصة بين سويسرا والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن تبادل المعلومات السرية يقتصر على حالات مثل تلك المتعلقة ببرامج التساهل والتسويات التي توجد فيها للطرفين مصلحة مباشرة وتقبل بها الشركات المعنية.

٣٣- وقال السيد بيترز إن البلدان قد أبدت اهتماماً كبيراً بتحديد نوع ومضمون التعاون الدولي. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن الأساس المنطقي الذي يستند إليه اتفاق التعاون يكمن في عملية أكثر تنظيماً للتعاون وإنفاذ أكثر كفاءة. ومن الضروري تجنب النتائج المتناقضة أو غير المستنيرة. وقد تيسر تنفيذ الاتفاق بفضل تدابير التقارب القائمة بالفعل. وقال إن نجاح هذا النهج إزاء التعاون يتوقف على اعتماد قواعد مماثلة للكشف عن الأسرار التجارية والبيانات الشخصية، فضلاً عن توفير نفس المستوى من الضمانات والحماية لجميع الأطراف.

٣٤- وأفاد السيد مامهاري بأن لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إطاراً قانونياً للتجارة يدعو الدول الأعضاء إلى التعاون في مرحلة ما قبل التحقيقات عند تناول قضايا تتعلق بالسلوكيات المانعة للمنافسة عبر الحدود. وقد أدى الإنشاء حديث العهد لقاعدة بيانات على الإنترنت خاصة بوكالات المنافسة إلى تعزيز التعاون في تناول القضايا عن طريق تقاسم الخبرات والمبادئ التوجيهية والمعلومات. وتمثل قاعدة البيانات هذه منبراً للنقاش وتسمح لسلطات المنافسة بالإبلاغ عن جميع أنواع القضايا، على الرغم من أن القضايا التي تنطوي على آثار عابرة للحدود تتمتع بالأفضلية. وأشار إلى أن يكون من المفيد إنشاء فريق عامل معني بمراحل ما قبل التحقيق لأنه مع تكامل الأسواق، ستتخذ القضايا، بشكل متزايد، بُعداً إقليمياً.

٣٥- وقال السيد دياز إن مجموعة أمريكا الوسطى المعنية بتنظيم المنافسة تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي في وضع إطار للمنافسة يتطور نحو نموذج مؤسسي لإنفاذ قواعد المنافسة على الصعيد الإقليمي. وأشار إلى أن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان قد تكون بمثابة مثال على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى

للتجارة الحرة هو مثال مشجع، حيث إنه ينص على التزام بسن قانون للمنافسة في جميع البلدان وقانون إقليمي خلال سبع سنوات. وقال إن قواعد المنافسة الإقليمية أساسية لتعزيز التكامل الإقليمي في أمريكا الوسطى.

٣٦- وفيما يتعلق بأفضل الممارسات في التحقيقات المشتركة في قطاعات محددة، قدمت السيدة هارسدروف مثلاً على التعاون بين الاتحاد الروسي والنمسا في التعامل مع قضايا المنافسة في قطاع النفط تحت رعاية فريق عامل معني بالنفط والمنتجات النفطية. ويهدف الفريق العامل إلى وضع نهج لرصد وتحليل أسواق التجزئة والجملة في قطاع النفط، وتحديد المنتجات والحدود الجغرافية، ورصد تسعير المنتجات في الأسواق المحلية والعالمية، وتبادل الخبرات والنهج المتصلة بإنفاذ قوانين المنافسة، واستكشاف سبل لتبادل المعلومات غير السرية عن إجراءات القضايا وتقديم مقترحات إلى الحكومات الوطنية بشأن العمل الدعوي لتشجيع المنافسة في قطاع النفط.

٣٧- وتابعة قائلة إن التحقيقات المشتركة قد مكّنت سلطات المنافسة من اكتساب الخبرة ذات الصلة بأسواق النفط. وقد أجريت دراسات تفصيلية عن أسواق النفط، وأنشئت منصة لتبادل المعلومات عن النفط تيسر تبادل المعلومات الأساسية، والفهم المتبصر لأسواق النفط في البلدان الأخرى، وتكون بمثابة أداة لإقامة الشبكات والتعاون في قضايا قطاع النفط. وقالت إن هذه المنصة فعالة من حيث التكلفة بسبب عدم وجود التزامات مالية، ولأن استخدام وتحديث قاعدة البيانات لا ينطويان على أي تكلفة تقريباً. ويمثل تبادل المعلومات هدفاً اتفق عليه الفريق العامل، في حين أن تبادل المعلومات السرية هو إجراء طوعي.

٣٨- وقدم السيد غولومولزين تقريراً مرحلياً عن إدارة سلطة المنافسة الروسية لقضايا المنافسة في قطاع النفط. وقال إن ثلاث دعاوى قد أُقيمت ضد أكبر شركات النفط المندمجة رأسيًا، وهي روسنت وغازبروم نفث، ولوك أويل، و TNK-BP القابضة، وباشنفت، بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١. وكشفت التحقيقات عن حالات استغلال لمركز الهيمنة الجماعية، والتسعير المفرط والشروط التمييزية بين المشتريين، مما أدى إلى فرض غرامة بلغت أكثر من ٥٠٠ مليون يورو.

٣٩- وأضاف قائلاً إن الهيئة الاتحادية للأسواق المالية ومصصلحة مكافحة الاحتكار أجزتا عمليات تفتيش مشتركة للبورصات السلعية. وأشارت نتائج عملهما إلى عدم التكم على أسماء المتعاملين؛ وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مخالفات في إجراءات تحديد الفائز بالعطاء التي وضعتها هيئات البورصات السلعية. وأدى ذلك إلى إدخال تعديلات على كل من قانون المنافسة والقانون الاتحادي رقم 325-FZ بشأن التداول الخاضع للتنظيم (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) لحل هذه المشاكل.

٤٠- وقال إن العمل التعاوني مدرج على جدول أعمال الأنشطة المشتركة لشبكة المنافسة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيث دعيت مصصلحة مكافحة الاحتكار الاتحادية إلى إدراج المشروع المتعلق بالتسعير في أسواق النفط والمنتجات النفطية. وأشار إلى أن

تصدير واستيراد المنتجات النفطية يؤثران على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وأن ثمة حاجة إلى وضع إجراءات للتعاون. وقال إن الأونكتاد بالذات هو المنتدى المناسب لتنسيق هذه الجهود ودعوة البلدان المعنية إلى أن تكون جزءاً من منصة مصرف بياناته على الإنترنت.

٤١ - وقال السيد لبيميل إن الكوميسا قد أبدت اهتماماً بنموذج اتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وسويسرا وإنما على استعداد لبدء تجربة تعلم الدروس المستفادة من تجارب المناطق الأخرى. وبالفعل، تتقاسم الدول الأعضاء في الكوميسا المعلومات مع الأمانة دون التمييز بين المعلومات السرية وغير السرية. ومن شأن التعاون في الملاحقة المشتركة للحالات المانعة للمنافسة أن يخفف الأعباء ويحسن الرقابة الإقليمية على الكارتلات. وقال إن مجلس المفوضين يمثل منصة تعلم غير رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت في الماضي اتفاقات غير رسمية مبرمة بين البلدان، كما أن قوانين المنافسة الأحدث عهداً سمحت لسلطات المنافسة بالتعاون في تحقيقات القضايا.

٤٢ - وعرض السيد دينغ تجارب منظمته في تعزيز التعاون في معالجة الحالات المانعة للمنافسة عبر الحدود. وعلى الرغم من أن عمليات تبادل المعلومات والاختلافات في الأحكام القانونية لا تزال تشكل تحدياً في الولايات القضائية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، فإن هناك جهوداً تبذل لتنفيذ أنشطة التعاون عبر الحدود.

٤٣ - وعرض ممثل الجماعة الكاريبية، السيد كوش هاراسنغ، تجربة الجماعة في التعامل مع الحالات المانعة للمنافسة عبر الحدود. وأكد على الحاجة إلى مساعدة تقنية لتيسير تبادل المعلومات مع التجمعات الإقليمية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

هاء - استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة

١ - باكستان

٤٤ - أدار مناقشات استعراض النظراء السيد برونو لاسير، رئيس هيئة المنافسة الفرنسية. وضمّ فريق استعراض النظراء كلاً من السيد مانويل سيبياستياو من سلطة المنافسة البرتغالية؛ والسيد محمد نوير ميسي من لجنة المنافسة الإندونيسية؛ والسيد ريتشارد فليمينغ من اللجنة الأسترالية المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك؛ والسيد ريوهاي تاكاي من لجنة التجارة العادلة في اليابان. وترأست الوفد الباكستاني السيدة راحات حسن، رئيسة لجنة المنافسة الباكستانية، كما ضم الوفد السيد جوزيف ويلسون، عضو اللجنة.

٤٥ - وقد خصصت الجلسة الأولى لعرض النتائج الرئيسية لتقرير استعراض النظراء، ثم أعقب ذلك بيان أدلت به رئيسة الوفد الباكستاني. وتلت ذلك جلسة أسئلة وأجوبة.

٤٦- وقدم السيد فرناندو فورلان، الخبير الاستشاري لدى الأونكتاد؛ والسيد أركون سنيوسيل من سلطة المنافسة التركية؛ والسيد ويليام كوفاتشيك من جامعة جورج واشنطن، تقرير استعراض النظراء.

٤٧- وتضمن التقرير عدة توصيات، وبخاصة إيداع نسبة ٣ في المائة من إيرادات السلطات التنظيمية الباكستانية في صندوق اللجنة. وفيما يتعلق باستعراض عمليات الاندماج، لوحظ أن ثمة حاجة إلى وضع لوائح تنظيمية تشمل تحليلات لبدائل جانب العرض والنظر في التحول عن المعالجة السلوكية إلى المعالجة الهيكلية، واستخدام الإعفاءات الجماعية من القيود الرأسية.

٤٨- وفيما يتعلق بالتوظيف، اقترح في إحدى التوصيات استخدام طريقة مفتوحة لتعيين الأعضاء؛ وينبغي تعيين المزيد من المتخصصين في الاقتصاد كأعضاء مع إطالة مدد شغل الوظيفة. كما ينبغي إطلاع مجموعة أكبر من الموظفين على تجارب سلطات المنافسة الأخرى، وزيادة مشاركتهم في اللجان الحكومية، باعتبار ذلك دعماً للعمل الدعوي في القطاع العام. وينبغي أيضاً تقديم المزيد من الحوافز للموظفين للمشاركة في برامج التبادل الأجنبية. ودعا التقرير إلى زيادة التعاون بين اللجنة والجهات التنظيمية في مجال تحديد واستعراض السياسات القطاعية. كما أشير إلى أن من المهم أن تعمل اللجنة مع السلطة التنظيمية الباكستانية للمشتريات الحكومية لنشر التقنيات في المناطق الريفية المناظرة والتوسع في البحث في مجال عمليات استعراض الحالات الاقتصادية.

٤٩- وشملت التوصيات الأخرى ما يلي: الاحتجاج بالتساهل حتى بعد صدور النتائج التي تتوصل إليها اللجنة وما تتخذه من قرارات، وتعزيز القانون لكي يدعم هذا التساهل، ووضع لوائح أكثر تفصيلاً، لا سيما فيما يتعلق بقبول آراء الأطراف ودراساتها المتخصصة. ويمكن للجنة أن تزيد من استخدامها لأشكال التسجيل المستخدمة في الإجراءات المتعلقة بالكارتلات، كما ينبغي تطوير معدات وموارد التحقيق المستخدمة في مختبر الطب الشرعي التابع للجنة.

٥٠- ورداً على أحد الاستفسارات، أشار الوفد الباكستاني إلى أنه توجد نحو ٢٠٠ قضية معلقة أمام المحكمة. وعلى الرغم من أن قضاة المحكمة العليا مؤهلون تماماً، فإنه لا يوجد منهم العدد الكافي، ولا يوجد أمين مظالم معني بالمنافسة. ومن المقترحات المقدمة طلب ودیعة عقوبة (٥٠ في المائة على الأقل من قيمة الغرامة)، لأن من شأن ذلك أن يُسرّع عملية اتخاذ القرار. وفيما يتعلق بقدرة اللجنة على الاضطلاع بولايتها إذا لم يصدر من المحكمة قرار لصالحها، أشار الرئيس إلى أن قرارات المحكمة هي أهم مؤشرات النجاح للموسسة، ولكنها ليست مؤشر الفعالية الوحيد، فالأهم من ذلك كله هو إنفاذ القانون وقد طلبت المحاكم إلى اللجنة إعداد تقارير ودعت أعضاء اللجنة إلى المشاركة في مداورات الوكالات الحكومية الأخرى المتعلقة بالسياسات. واعتبر ذلك علامة على احترام الوكالة واستقلالها.

٥١- ويُعدّ قطاع الصيدلة الباكستاني المستفيد الرئيسي من الإعفاءات التي تمنحها اللجنة، وذلك بسبب اتفاقات التوزيع التي تشترط توفير الأدوية في كل أنحاء البلد. وعلى الرغم من أن

اللجنة لم تتلق أي طلبات قطاعية لإعفاءات جماعية، فقد استخدمت العمل الدعوي في الحالات المتعلقة بالمواد الصيدلانية والطيران. ومن خلال الطلبات الفردية، أصبحت الشركات على دراية بعمل اللجنة وإجراءاتها.

٥٢- وتسلم اللجنة بأن تبادل المعلومات هو أمر ضروري في مجال التعاون الدولي. وتسمح المادة ٤٩ من قانون المنافسة للجنة بتوقيع مذكرات تفاهم مع الوكالات الأخرى المعنية بالمنافسة. كما جرى تبادل غير رسمي للمعلومات مع دول أخرى، تشمل تبادلاً للمعلومات حول الحالي اندماج مع اللجنة الأسترالية المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك، وتعاوناً مع لجنة التجارة الاتحادية بالولايات المتحدة الأمريكية وسلطة المنافسة في تركيا. وأكد المشاركون أن التعاون غير الرسمي يكون أحياناً مفضلاً على التعاون الرسمي في حالات محددة.

٥٣- ورداً على أسئلة تتعلق بتدريب الموظفين مع عدم وجود دورات تدريبية ذات صلة في الجامعات الباكستانية، قال رئيس اللجنة إن حلقات العمل التي تعقدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشبكة المنافسة الدولية والأونكتاد مفيدة.

٥٤- وفيما يتعلق بدعم عملية الشراء، قال إن اللجنة تهدف إلى إدراج الأحكام التالية في مذكرة التفاهم مع السلطة التنظيمية للمشتريات العامة:

(أ) إعداد وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة؛

(ب) تعريف موظفي اللجنة بالممارسات المتبعة في كل صناعة من الصناعات؛

(ج) إعداد قائمة بالأوامر والنواهي للاستخدام من قبل اللجنة ووكالات المشتريات؛

(د) إعداد وحدات تعليمية نموذجية تعنى بالمشتريات العامة؛

(هـ) توافر كل المعلومات ذات الصلة لأصحاب المصلحة عن طريق الإنترنت وإصلاح قوانين المشتريات.

٥٥- وعلى الرغم من أن السلطة تتمتع بالاستقلال من الناحية النظرية، فإنها لا تملك سلطة الإنفاذ، ومن ثم لا تتمتع بالاستقلال في الواقع العملي.

٥٦- وعن التعاون مع الهيئات الحكومية الأخرى، أشار الوفد الباكستاني إلى وجود ردود فعل محتلطة. ذلك أن الالتزام المالي يُحدث تنافساً بين هذه الهيئات؛ غير أن هناك أيضاً تعاوناً فيما بينها. ونظراً لأن اللجنة لا تملك أي سلطة على هذه الهيئات؛ فإن كل ما تستطيع فعله لا يتجاوز إصدار مذكرات غير ملزمة تتعلق بالسياسات.

٥٧- وفيما يتعلق بالتنفيذ المتوقع للحكم القانوني في قانون المنافسة، الذي يقتضي تحويل نسبة ٣ في المائة من الرسوم والتكاليف التي تتقاضاها خمس وكالات تنظيمية أخرى إلى اللجنة كل سنة، ذكر الوفد الباكستاني أنه ليس لديه تصور للإطار الزمني وأن الموضوع

خارج عن سيطرته. وسوف يواصل الوفد الباكستاني بذل جهوده لتحقيق هذا الهدف، غير أن الأمر يتوقف في النهاية على الإرادة السياسية للآخرين.

٥٨ - وسأل أحد المندوبين عن اختصاص اللجنة بإعداد القواعد واللوائح الخاصة بها. ورداً على ذلك، قال الوفد الباكستاني إن اللجنة تتمتع بالاستقلال الوظيفي. وفيما يتعلق بمرسوم إنشاء اللجنة، فقد تم بالفعل إعداد القواعد واللوائح لاجتماعها الأول، وهو ما يُعدّ بداية طيبة.

٥٩ - وتتمتع الجهات التنظيمية الأخرى بسلطة صياغة قواعدهم ولوائحهم، وفي حال نشوء تنازع، يتم تسويته من قبل الحكومة الاتحادية.

٦٠ - وفي الجلسة الثانية، أتيحت للجنة الفرصة لطرح الأسئلة على سلطات المنافسة الأخرى، بغية الاستفادة من تجاربها.

٦١ - وسأل الوفد الباكستاني عما إذا كانت الولاية المؤهلة لحماية المستهلك من الممارسات المانعة للمنافسة هي النموذج الأفضل للبلدان النامية أم أنه من الأفضل منح الوكالات المعنية بالمنافسة ولاية عامة لحماية المستهلك بالإضافة إلى إنفاذ قانون المنافسة. ورداً على ذلك، قال ممثل للجنة إن المبدأ الغالب هو الوفاء بالالتزامات وزيادة القدرة على العمل. ومن المهم وجود نهج تراكمي لجمع مسؤوليات حماية المستهلك. وإذا أُريد إنشاء ولاية عامة واسعة النطاق (قيادة جامعة شاملة) تعنى بحماية المستهلك، فإن ذلك يتطلب زيادة القدرات إضافة إلى قدر كبير من تحديد الأولويات.

٦٢ - ورداً على توصية انبثقت عن استعراض النظراء فيما يتعلق بالدعوة إلى اتساق السياسات، ذكرت اللجنة أن طلب العضوية في عدد من اللجان الحكومية أكبر مما ينبغي قد لا يكون وسيلة ناجعة نظراً لصغر حجم الفريق وقيود الموارد التي تواجه اللجنة. غير أن أحد النظراء قال إن هذا التعاون ينبغي أن يكون من الأولويات، إذا كانت الموارد تسمح بذلك.

٦٣ - واقترح بعض المندوبين فرض رسوم على الأرصد الرأسمالية للشركات الجديدة أو على النفقات الرأسمالية. كما أن فرض رسوم على عمليات الاندماج قد يوفر دخلاً للجنة. واقترح أحد النظراء العمل مع صندوق النقد الدولي لتحسين التعاون مع الهيئات التنظيمية الأخرى في مجال القواعد القائمة.

٦٤ - ورداً على سؤال من الوفد الباكستاني عن دمج هيئة المشتريات العامة ولجنة المنافسة، قالت إحدى المندوبات إن التجربة في بلدها كانت إيجابية. فقد زاد تقاسم المعلومات وأصبحت الهيئات المعنية تعمل معاً في ظل تعاون أوثق؛ بل إن هيئة المشتريات العامة أبلغت سلطة المنافسة عن حالات كارتلات محتملة. وقالت مندوبة أخرى إن وضوح الإجراءات، والاستخدام الملائم للأموال، وإتاحة المعلومات بشكل علني، والتعاون مع الوزارات الحكومية، هي مفاتيح نجاح المشتريات العامة في بلدها.

٦٥- ونظراً للحاجة إلى العمل الدعوي، فقد أعرب الوفد الباكستاني عن رغبته في التعلم من تجارب الآخرين في خلق الوعي العام بحماية المستهلك وبأفضل وسائل الدعوة المقترحة التي يمكن استخدامها مع الهيئتين التشريعية والقضائية. وقال أحد المندوبين إن المنتجات الأكثر تعقيداً تكون أكثر صعوبة على الفهم من جانب المستهلكين. ولتثقيف المستهلكين أهمية كبيرة، وينبغي أن يتم ذلك على نحو خلاق، وبخاصة باستخدام الأشكال الجديدة من وسائل الإعلام الاجتماعية. ومن أهم وسائل الدعوة وضع بطاقة أثمان للسلوك المانع للمنافسة تبين تكلفته بالنسبة للمستهلك.

٦٦- وعرضت أمانة الأونكتاد أنشطة المساعدة التقنية المقترحة بناءً على نتائج وتوصيات استعراض النظراء، وقد تم إعدادها بالتشاور مع اللجنة.

٦٧- ورداً على سؤال من الرئيس، قال الوفد الباكستاني إنه توجد ثلاثة تحديات رئيسية: التخلص من العمل المتراكم المتعلق بالقضايا المعروضة على المحكمة، وتحقيق الاستقلال الذاتي مالياً، وتعيين أعضاء جدد للجنة، وبخاصة تعيين رئيس جديد. وللتغلب على هذه التحديات، سوف تواصل اللجنة تطبيق قانون المنافسة، وتحسين مهارات الموظفين والعمل بالتعاون الوثيق مع الجهات التنظيمية والوكالات الحكومية الأخرى. ورغم أن الوقت لا يزال مبكراً لقياس النجاح، فقد لوحظت بعض الآثار المتعلقة بالأسعار.

٦٨- وقالت رئيسة الوفد الباكستاني إن حكومتها ملتزمة بتنفيذ التوصيات وتعزيز إنفاذ قانون وسياسة المنافسة في باكستان والعمل من أجل أن تصبح اللجنة واحدة من أهم الوكالات المعنية بالمنافسة في العالم.

٢- أوكرانيا

٦٩- أدار مناقشات استعراض النظراء الطوعي بشأن قانون وسياسة المنافسة في أوكرانيا السيد فنسنت مارتينييه، رئيس لجنة المنافسة السويسرية. وضم فريق استعراض النظراء كلاً من السيد سام بيترز من المديرية العامة لشؤون المنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية؛ والسيد راسل دامتوف من لجنة التجارة الاتحادية بالولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد ريوهاي تاكاي من اللجنة التجارية العادلة في اليابان؛ والسيد فريدريك جيني رئيس اللجنة المعنية بقوانين وسياسات المنافسة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والسيد أناتولي غولومولزين، نائب رئيس مصلحة مكافحة الاحتكار في الاتحاد الروسي. ورأس الوفد الأوكراني السيد كوستياتين غريشينكو، نائب رئيس وزراء أوكرانيا. ومثل لجنة مكافحة الاحتكار في أوكرانيا السيد فاسيل تسوشكو، رئيس اللجنة.

٧٠- وخصّصت الجلسة الأولى لعرض النتائج الرئيسية لتقرير استعراض النظراء، وأعقب ذلك بيان أدلى به رئيس الوفد الأوكراني ثم جلسة أسئلة وأجوبة.

٧١- وعرض السيد ويليام كوفاتشيك والسيدة كاثارينا بلاث، الخبيران الاستشاريان في الأونكتاد، النتائج الرئيسية للتقرير التي أشارت إلى أن أوكرانيا قد حققت تقدماً ملموساً في مجال قوانين وسياسات المنافسة. فقد تضمن سجل الإنفاذ الخاص باللجنة لعام ٢٠١٢، مثلاً، أكثر من ٣٠٠٠ قرار اقترنت بعقوبات.

٧٢- ومع ذلك، لا يزال هناك مجالاً للتحسين. وقد اقترحت إحدى التوصيات أن تُعدّ الهيئة التشريعية مشاريع تعديلات على القوانين الأساسية المتعلقة بالمنافسة لتعزيز سلطات اللجنة في مجال التحقيق وتبسيط مهام السياسات المتعددة. ومن المهم أن تعمل الحكومة على تطوير نظام سياسات المنافسة في أوكرانيا في منصة برنامج المنافسة الوطني وأن تطور التنسيق بين سياسات المنافسة والسياسات الاقتصادية الأخرى. ومن الاقتراحات الأخرى اعتماد معايير الإنفاذ التي أوصت بها المنظمات الدولية وتحسين شفافية الإنفاذ، واتخاذ تدابير منخفضة التكلفة للدعوة إلى ثقافة المنافسة في وسائل الإعلام.

٧٣- وذكر رئيس اللجنة بتاريخ إصلاح السوق في أوكرانيا في التسعينات من القرن الماضي وقال إن الحكومة الأوكرانية مصممة على تنفيذ سياسات إلغاء الضوابط التنظيمية وتحرير الأسواق، والخصخصة. وأكد أن أوكرانيا تنظر إلى سياسات وقوانين المنافسة باعتبارها أداة لبناء قدرتها التنافسية في الأجل الطويل على الصعيدين الوطني والدولي.

٧٤- ومن وسائل تشجيع ثقافة المنافسة حماية المنافسة عن طريق إزالة الحواجز المصطنعة أمام الدخول إلى الأسواق وكفالة هئية أوضاع منافسة متكافئة كشرط مسبق لجذب الاستثمارات وتشجيع الابتكار، مع التنسيق بين هيئات الدولة لتنفيذ سياسات وقوانين المنافسة. ولذلك فإن الدعوة إلى المنافسة تستهدف كلا من الجمهور العام والحكومة، وتشمل نشر تقارير تقييم اقتصادي دورية عن الأداء في مجال المنافسة.

٧٥- ورداً على سؤال طرحه أحد المشاركين، قال الوفد الأوكراني إنه على الرغم من أن اللجنة لا تملك السلطة للقيام بعمليات تفتيش مباغته، فإن قانون المنافسة يتضمن أحكاماً كافية تمكن الوكالة من الحصول على المعلومات اللازمة لأي تحقيق. ويمكن أن يترتب على عدم تقديم معلومات صادقة إلى اللجنة فرض غرامة بنسبة ١ في المائة من رقم أعمال الشركة المخالفة. وفيما يتعلق بالتحقيقات المتصلة بالكارتلات، تم إعداد مشاريع قوانين شاملة للتصدي لأوجه القصور في قوانين المنافسة الحالية، وعرضت هذه المشاريع على البرلمان.

٧٦- ويمثل حساب العقوبات المالية مجالاً آخر تحاول اللجنة إدماجه في ممارستها الإنفاذية. وي طرح تنفيذ قوانين المنافسة في أوكرانيا تحديات كثيرة أمام اللجنة، ويجري التفاوض مع الكونغرس حول إدخال تعديلات تشريعية. وفي الوقت الراهن، تعتمد العقوبات على نوع السلوك وتختلف من سلوك لآخر. ولا تُعتبر الغرامة بنسبة ٥ في المائة إلا أساساً للحساب؛ ويجري أيضاً النظر في عوامل أخرى.

٧٧- وفي إطار برنامج تنمية المنافسة على مدى الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، اعتُبرت اللجنة المؤسسة التي ينبغي أن تضطلع بتقييم مسائل المنافسة في مبادرات المساعدة المقدمة من الدولة وتُحدد أطر تشغيلية، رغم أن سلطة المساعدة تتبع لوزارة المالية. ولن تتعرض اللجنة لضغوط مالية بسبب تنفيذ البرنامج الوطني للمنافسة وذلك بفضل الإجراءات المتخذة لمواءمة خطة التنمية في كل وزارة مع أهداف دعم المنافسة بما يسمح لها أن تكون جزءاً من العملية في إطار أنشطتها الممولة من الميزانية.

٧٨- ورداً على سؤال يتعلق بعبء المؤشرات الاقتصادية للتحكم في التركيز الاقتصادي، قالت اللجنة إن هناك صعوبات في التعامل مع الشركات الموجودة خارج أوكرانيا وناقشت طريقة التعامل معها مقارنةً بالتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشكل إعادة الاحتكار من جانب الشركات الأجنبية شاغلاً من شواغل الحكومة التي تعمل في إطار تعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي لمعالجة هذه المسألة.

٧٩- ورداً على استفسار بشأن المراجعة القضائي والمكاتب الإقليمية، قالت اللجنة إنها ينبغي أن تكون قادرة على اتخاذ قراراتها بنفسها، ويمكن الطعن في هذه القرارات في المحاكم أو عرضها على اللجنة لإعادة النظر فيها، وهناك محكمة اقتصادية وإدارية تقوم بعملها بشكل جيد، وإن كان هناك دائماً مجالاً للتحسين.

٨٠- وقالت اللجنة إن تحديد الأولويات مهم فعلاً وإن التوصية الواردة في تقرير استعراض النظراء مفيدة جداً. وسعيًا إلى خفض التكاليف، تحتاج اللجنة إلى أن تحدد المجالات ذات الأولوية الكبرى مع العمل في الوقت نفسه على حماية المنافسة في كل القطاعات. وقد أدت اللجنة دورها الدعوي بطريقة فعالة وبما يتفق مع الخطة الوطنية لإشراك جميع أصحاب المصلحة لجعل أوكرانيا سوقاً تنافسية وأحرزت تقدماً تدريجياً في دفع جدول أعمال المنافسة قدماً.

٨١- وكان رد اللجنة فيما يخص التعامل مع السلع التي تخضع أسعارها للمراقبة هو أن أوكرانيا قد حررت في عام ١٩٩٤ كل أسعار السلع تقريباً؛ أما اليوم فلا تخضع للمبادئ التوجيهية إلا أسعار سلع الاحتكارات الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل ولاية وزارة الاقتصاد والدفاع تحديد الأسعار إذا كانت هناك مشكلة وطنية تقتضي هذا الإجراء. وبشكل عام، فإن حركة الأسعار حرة في أوكرانيا. وتبلغ العتبة المحددة لعمليات الاندماج في قوانين أوكرانيا ٢٠ مليون دولار وسوف ترتفع إلى ٣٠ مليون دولار بموجب التعديلات القانونية الحالية. وتُحدّد هذه العتبات على أساس إجمالي رقم المبيعات أو حجم الأصول.

٨٢- وفي الجلسة الثانية، طرحت اللجنة أسئلة عن سلطات المنافسة الأخرى، بغية الاستفادة من تجاربها.

٨٣- ورداً على سؤال بخصوص استخدام التحليل الاقتصادي في حالات المنافسة، قالت إحدى سلطات المنافسة إن استخدام الأدلة الاقتصادية وإثبات نظريات الضرر قد اكتسبت أهمية متزايدة في التعامل مع حالات المنافسة في الاتحاد الأوروبي. غير أن استخدام مقاييس بسيطة ولكن مركزة فيما يتعلق بمتغيرات اقتصادية كالأسعار، وهوامش التكلفة، والقيود التي تحد من القدرة، وكثافة أنشطة البحث والتطوير، تساعد أيضاً في فهم حقائق الحالة فهماً متعمقاً.

٨٤- ووصف ممثل الاتحاد الأوروبي في رده الطريقة التي تستخدم بها المديرية العامة للمنافسة الأدلة الاقتصادية في حالات المنافسة التي تنطوي على عمليات اندماج واتفاقيات مانعة للمنافسة وإساءة استخدام لمركز الهيمنة. وأحال المشاركين إلى الموقع التالي على الإنترنت للحصول على التفاصيل الكاملة http://ec.europa.eu/competition/antitrust/legislation/best_practices_submission_en.pdf.

٨٥- وقال إن المفوضية الأوروبية اعتمدت مذكرة موحدة للاختصاص القضائي تتعلق بالمسائل المتصلة بحالات خارج حدود الولاية القضائية. وتتضمن المذكرة تفاصيل للطريقة التي يمكن بها تقييم مراقبة المشاريع. غير أنه توجد أيضاً حالات تكون فيها الجهة الرسمية التي لها مصلحة في التحكم مختلفة عن الشخص أو المشروع الذي يملك السلطة الحقيقية في ممارسة الحقوق الناتجة عن هذه المصلحة. ويستتبع تقديم معلومات غير كاملة، أو غير صحيحة، أو مضللة فرض غرامات تصل إلى ١ في المائة من إجمالي رقم مبيعات المشاريع المعنية. وتستطيع اللجنة أيضاً أن تفرض غرامات دورية تصل إلى ٥ في المائة من متوسط إجمالي رقم المبيعات اليومية للمشروع المعني لإجباره على تقديم معلومات كاملة ودقيقة رداً على طلب هذه المعلومات.

٨٦- وفيما يتعلق بالتعاون بين سلطة المنافسة والوكالات الأخرى المعنية بإنفاذ القانون في مجال إجراء التحقيقات، تمثل التجربة البرازيلية حالة مثيرة للاهتمام. ذلك أن سلطة المنافسة في البرازيل تجري تحقيقات في الادعاءات المتعلقة بالكارتلات بالاشتراك مع نيابة الدولة والمدعين العامين والاتحاديين والشرطة الاتحادية في إطار شراكة بين الوكالات. وقد يلزم، أثناء التحقيق، تنفيذ عمليات تفتيش مباغتة لجمع الأدلة. وفي هذه الحالة، تطلب سلطة المنافسة في البرازيل تصريحاً من قاض عن طريق مكتب المدعي العام الاتحادي. وبناءً على التماس مسبب من هذا الأخير، يجوز للقاضي إصدار أمر بمصادرة السجلات التجارية ومعدات الحواسيب وملفات الشركات أو الأفراد المعنيين.

٨٧- ومن مجالات التعاون الأخرى استخدام الخبرات المتوفرة في المختبرات لأغراض التحليل والتحقيق في حالات الكارتلات بالتعاون مع مصلحة استرداد الأصول وإدارة التعاون الدولي التابعة لوزارة العدل. وقد أتاح هذا النهج لسلطة المنافسة في البرازيل، في جملة أمور أخرى، إصدار إشعارات دولية بشأن الشركات والأفراد خارج الحدود الوطنية إذا ما اقتضت

الضرورة ذلك. كما كان هذا النهج ناجحاً في التحقيق في كثير من حالات الكارتلات في صناعات في عدة ولايات من الاتحاد.

٨٨- وعرضت أمانة الأونكتاد مقترحات بشأن أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات استناداً إلى نتائج وتوصيات استعراض النظراء، وهي مقترحات أُعدت بالتشاور مع اللجنة.

٣- نيكاراغوا

٨٩- أدارت مناقشات استعراض النظراء الطوعي بشأن قانون وسياسة المنافسة في نيكاراغوا السيدة سيلفان أكيلينا زهرة، المدير العام لسلطة المنافسة في مالطة. وضم فريق النظراء كلاً من السيد راسل دامتوف من لجنة التجارة الاتحادية بالولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيد جيرمان باكا من السلطة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك في كولومبيا؛ والسيد تاسانو فيلاوتشاغا، رئيس سلطة حماية الملكية الفكرية في بيرو. وضم وفد نيكاراغوا السيد أومبيرتو غوزمان، رئيس سلطة المنافسة؛ والسيد كايرو أمادور، المفوض؛ والسيد هاراكسا ساندينو، المسؤول القانوني الرئيسي؛ والسيد غوستافو توريس، المدعي العام المعني بالمنافسة.

٩٠- وخصّصت الجلسة الأولى لعرض النتائج الرئيسية لتقرير استعراض النظراء، وأعقب ذلك بيان أدلى به السيد غوزمان، ثم جلسة أسئلة وأجوبة.

٩١- وعرضت تقرير استعراض النظراء السيدة بامبلا سيتينفلد والسيد غوستافو بالبوينيا، الخبيران الاستشاريان في الأونكتاد والرئيسان السابقان لسلطة المنافسة في كوستاريكا وكولومبيا.

٩٢- وركز العرض على الإطار القانوني للمنافسة في نيكاراغوا، وهو إطار يحظر الممارسات المانعة للمنافسة، ويحوّل سلطة المنافسة صلاحية فرض حظر، أو شروط على عمليات الاندماج التي تنطوي على آثار مانعة للمنافسة ويمكن السلطة من القيام بأنشطة دعوية. وتمثل القطاعات الخاضعة للتنظيم مشكلة، نظراً لأن المحكمة العليا كانت قد أكدت أن سلطة المنافسة لا تملك صلاحيات البت في حالات المنافسة التي تؤثر في القطاعات الخاضعة للتنظيم.

٩٣- وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي، فإن البنية المؤسسية قد صُممت بحيث تكفل الاستقلال، غير أن ندرة الموارد تحد من قدرة السلطة على أداء وظيفتها. وتشمل صلاحيات التحقيق المخولة لسلطة المنافسة إصدار طلبات للحصول على معلومات وأوامر بإجراء عمليات تفتيش مباغتة، وفرض تدابير مؤقتة. ويوجد برنامج تساهل، غير أنه لم يُستخدم. وقد حُددت الغرامات القصوى بنسبة ١٠ في المائة من حجم المبيعات، ولم يُخطط لاستحداث أي إجراءات تتعلق بالتسويات أو الالتزامات.

٩٤- وفيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، يوجد في نيكاراغوا نظام إداري يحوّل سلطة المنافسة إصدار قرارات يمكن الطعن فيها لدى الهيئة نفسها وأمام المحكمة. وقد حققت سلطة المنافسة في حالات كثيرة على الرغم من افتقارها إلى الموارد، ونفذت عدداً من أنشطة الدعوة: حيث

وفرت التدريب للمكونات الرئيسية وأصدرت الأدلة المتعلقة بمسائل المنافسة وأعدت تقارير تقييم للأثر التنظيمي ودراسات قطاعية، وشجعت إدراج مواد تتعلق بالمنافسة في المناهج الدراسية بالجامعات.

٩٥- وقد تضمن التقرير عدة توصيات للإصلاح القانوني والمؤسسي: منح سلطة المنافسة الصلاحية الكاملة للتحقيق في الحالات في القطاعات الخاضعة للتنظيم وتعزيز سلطاتها، وزيادة الموارد المخصصة لها، والسماح بالفصل بين مرحلي التحقيق ومرحلة إصدار القرار. ودعا التقرير أيضاً إلى استخدام خطط العمل الدعوي في المكونات الرئيسية في القطاعين العام والخاص.

٩٦- ومن التوصيات الأخرى تعزيز العمل مع جهات التنظيم القطاعي من أجل التنسيق في الحالات التي تشمل القطاعات الأخرى الخاضعة للتنظيم. كما أن هناك حاجة إلى تعيين موظفين جدد وتوفير التدريب التقني لموظفي سلطة المنافسة.

٩٧- وقال السيد غوزمان إن استعراضات النظراء وسيلة فعالة لأنها تساعد الوكالات على فهم نظرة الآخرين إليها وتقرح خططاً للعمل في المستقبل.

٩٨- ورداً على سؤال طرحه أحد النظراء، قال وفد نيكاراغوا إن هناك وعياً متزايداً في نيكاراغوا بأهمية وجود وكالة للمنافسة، نظراً لأن الكثير من الأعمال تتركز في عدد قليل من الأيدي في جميع أنحاء الدولة والإقليم. وتعد الدعوة المتجددة إلى سياسات المنافسة كأداة للتنمية والحد من الفقر أمراً ضرورياً.

٩٩- وقال إنه إذا ما توفرت الموارد، سوف تعين سلطة المنافسة موظفين جدداً وتجري تحقيقات ودراسات في القطاعات الرئيسية، وتقدم مقترحات تتعلق بالسياسات العامة وتهتم بالمشتريات العامة.

١٠٠- وتنشأ الحاجة إلى إخطار الشركات القائمة بعمليات الاندماج في نيكاراغوا عند بلوغ إحدى العتبتين (من حيث حجم المبيعات أو من حيث الحصة من السوق). وقد ثبت أن العتبتين كليهما صالحتان للتطبيق، ولم ينشأ عنهما أي خلاف.

١٠١- ويحدد القانون واللوائح معايير لمعالجة حالات الاندماج. وتتمتع سلطة المنافسة بمجال كاف للمناورة في هذا الصدد.

١٠٢- ويُصح بتنفيذ حملة دعوية تستهدف محكمة العدل العليا. وفي هذا الصدد، عُقدت مؤخراً دورة تدريبية بمساعدة برنامج COMPAL، مهدت الطريق لبرنامج تدريبي كامل للقضاة.

١٠٣- وعلى الرغم من أن المفوضين قد عُيّنوا من قائمة قدمتها قطاعات معينة فقد مارسوا عملهم باستقلال وأصدروا قرارات غير متحيزة متزهة عن المصلحة الخاصة.

١٠٤- ونتيجة لعملية إصلاح لقانون المنافسة في نيكاراغوا سمحت بفرض عقوبات على الشركات ومؤسسات الأعمال والجمعيات المهنية، يتولى رئيس سلطة المنافسة مهام التحقيق وفرض العقوبات، ولكن المجلس هو الذي يبت في الطعون.

١٠٥- وتدعو سلطة المنافسة إلى إلغاء المادة ١٥ من قانون المنافسة التي تستبعد اختصاص سلطة المنافسة بالنظر في الحالات المتعلقة بالقطاعات الخاضعة للتنظيم. والعلاقة طيبة بين سلطة المنافسة والجهة المنظمة لقطاع الطاقة كما يتضح من التحقيقات المشتركة التي قامت بها.

١٠٦- وقد تلقى أكثر من ٤٠٠ شخص من مؤسسات الأعمال وجمعيات المستهلكين والحكومة والأوساط الأكاديمية تدريباً في مجال قضايا المنافسة. ووقعت سلطة المنافسة اتفاقات مع الجامعات ومكتب النائب العام، ومكتب المدعي، والشرطة. ونُشرت عدة أدلة تتعلق بمسائل المنافسة.

١٠٧- وترغب سلطة المنافسة في أن تركز جهودها الدعوية في المستقبل على القضاة وعلى قطاعات محددة كالمشتريات العامة والمخدرات وسلامة الأغذية.

١٠٨- وقد شملت توصيات استعراض النظراء فيما يتعلق بالقانون الجديد لحماية المستهلك ما يلي: اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مستهلكة نهائية، ودمج سلطة المنافسة في الهيئة المشتركة بين المؤسسات المعنية بحماية حقوق المستهلك، وتعزيز الإطار المؤسسي لحماية المستهلك من خلال إدماج العمل في مجال المنافسة وحماية المستهلك ضمن سلطة المنافسة. وقد نوقشت التوصيتان الأوليان في المجلس. وتعمل سلطة المنافسة مع الوزارة المسؤولة عن حماية المستهلك لتوفير التدريب وتعاون معها في العمل المتعلق بالحالات. وهي تعمل أيضاً مع جمعيات المستهلكين التي لا تزال ضعيفة في نيكاراغوا. وتعكف الحكومة على دراسة عملية الدمج.

١٠٩- ولاحظ تقرير الاستعراض أن التعاون الدولي في البرامج التدريبية وتبادل الخبرات المتصلة بالحالات كان مثمراً، غير أن هناك مجالاً للتحسين.

١١٠- وحظي وفد نيكاراغوا بكثير من التأييد والتشجيع من الحاضرين، بمن فيهم وفود أمريكا الوسطى. وأعرب النظراء عن تقديرهم لجهود وإنجازات سلطة المنافسة، على الرغم من الندرة الشديدة لمواردها. وطرح المشاركون استفسارات عن موقف سلطة المنافسة من القانون الجديد لحماية المستهلك وأولويات العمل الدعوي للمنافسة في مرحلة سابقة لاعتماد قانون للمنافسة. ورداً على هذه الأسئلة، حدّد وفد نيكاراغوا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكن اعتبارها مستهلكة نهائية بموجب القانون الجديد لحماية المستهلك. وقال إن من الصعوبة بمكان إنشاء نظام للمنافسة في أمريكا الوسطى لأن القوة الاقتصادية تتركز في أيدي قلة، وسواء أكانت هذه القلة من الأفراد أم من الشركات، فإنها تعارض بشكل عام أي تغييرات تؤدي إلى مزيد من المنافسة.

١١١- ورداً على الأسئلة التي طرحتها سلطة المنافسة أثناء الجلسة الثانية، قالت بعض الوفود إن العلاقة الطيبة بين سلطات المنافسة والجهات المنظمة للقطاعات تتوقف على إسناد الواجبات بشكل واضح للحيلولة دون تداخلها، كما تتوقف على التواصل الفعال. وقال أحد الوفود إن التعاون الجيد عند التعامل مع الحالات يمكن أن يشكل حجة قوية يمكن استخدامها مع القطاع الخاص وفي المحاكم في حالة الطعن.

١١٢- وتحدثت بعض الوفود عن تجاربهم في تنفيذ عمليات تفتيش مباغته، وقدموا نصائح عملية للنجاح. وتعدّ عمليات التفتيش المباغته من أقوى وسائل التحقيق المتاحة لسلطة المنافسة. وقد شجّعت سلطة المنافسة على اختبار هذه الوسيلة، لأنه حتى في غياب وسائل الطب الشرعي الرقمية المتقدمة، فإن هناك احتمالاً كبيراً للعثور على أدلة إذا تم الإعداد للحالة وعمليات التفتيش المباغته إعداداً جيداً. ونظراً لأن رد فعل الشركات التي تتعرض لعمليات تفتيش مباغته يمكن أن يكون قوياً، يجب أن تكون الوكالة مستعدة لذلك.

١١٣- ورداً على سؤال بشأن القضاة، قالت بعض الوفود إن معرفة القضاة في بلادها بمسائل المنافسة وحساسيتهم تجاهها تُعتبر مشكلة أيضاً. وقد عرضت وكالة المنافسة في السلفادور مؤخراً برنامجاً يهدف إلى ممارسة الضغط على القضاة للفصل في الطعون بشكل أسرع، حيث إن حالات التأخر في الفصل في القضايا شائعة. وقال وفد بنما إنه من المفيد جداً إشراك القضاة في جميع مبادرات التدريب.

١١٤- ورداً على استفسار يتعلق بالتعاون الدولي، قال ممثل لجنة المنافسة السويسرية إن اتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وسويسرا يمثل إطاراً رسمياً لمستوى عال جداً من التعاون بين الوكالتين في مجال التعامل مع الحالات. وأوضح صعوبة "تصدير" الاتفاق إلى ولايات قضائية أخرى، ذلك لأن العلاقة بين الطرفين هي علاقة فريدة من نوعها. غير أن هذا التعاون قد يكون مصدراً للإلهام.

١١٥- وقال وفد بيرو إن مبادرة قد أُطلقت مؤخراً لتحسين التعاون بين وكالات المنافسة في أمريكا الجنوبية.

١١٦- واتفق ممثلاً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة الأونكتاد على أن استعراضات النظراء التي أجريت في إطار هاتين المنظمتين يكمل بعضها البعض وتشجع على بناء أوجه تآزر.

١١٧- وفي الجلسة الثالثة، عرضت أمانة الأونكتاد اقتراحاً يتعلق بمشروع للمساعدة التقنية في نيكاراغوا يُعنى بمسائل المنافسة ويستند إلى نتائج وتوصيات استعراضات النظراء. والهدف العام للاقتراح هو تهيئة بيئة عمل أفضل واقتصاد سوق جيد الأداء في نيكاراغوا. ويهدف المشروع، بشكل خاص، إلى تحسين الإطار القانوني والبنية المؤسسية وكذلك القدرة على إنفاذ قوانين المنافسة وتنفيذ الأنشطة الدعوية.

١١٨- وأبدى السيد غوزمان موافقته على توصيات استعراض النظراء وشكر الأونكتاد لإرشاد بلده في جميع مراحل الدورة التي بدأت بإعداد سياسة المنافسة وانتهت باستعراض النظراء. وأعرب عن تطلعه إلى متابعة مشروع المساعدة التقنية المقترح.

واو- الجلسة العامة الختامية

١١٩- بالنظر إلى عدم رغبة أي وفد في أخذ الكلمة خلال الجلسة العامة الختامية، أعرب الرئيس عن شكره لأمانة الأونكتاد والمشاركين على إسهاماتهم في الاجتماع.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٢٠- انتخب فريق الخبراء، في جلسته العامة الأولى المعقودة يوم الاثنين ٨ تموز/ يوليه ٢٠١٣، أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيد هيرت تاسانو فيلاوتشاغا (بيرو)

نائب الرئيس/المقرر: السيد سوتي راشاغان (ماليزيا)

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٢١- أقر فريق الخبراء جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/CLP/19 والتصويبين Corr.1 و Corr.2. وبذلك فقد كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- (أ) المشاورات والمناقشات المتعلقة باستعراضات النظراء بشأن قوانين وسياسات المنافسة، واستعراض القانون النموذجي، والدراسات المتصلة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد

(ب) برنامج العمل، بما في ذلك فعالية بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية للوكالات الناشئة المعنية بالمنافسة

٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة

٥ - اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

١٢٢ - وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، على جدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة عشرة الوارد في المرفق الأول.

دال - اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

١٢٣ - أذن فريق الخبراء للمقرر، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، بوضع تقرير الدورة في صيغته النهائية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- (أ) المشاورات والمناقشات المتعلقة باستعراضات النظراء بشأن قوانين وسياسات المنافسة، واستعراض القانون النموذجي، والدراسات المتصلة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد
- (ب) برنامج العمل، بما في ذلك فعالية بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية للوكالات الناشئة المعنية بالمنافسة
- ٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة
- ٥- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	بيرو
إثيوبيا	بيلاروس
الأردن	تركيا
إسبانيا	تونس
أستراليا	تيمور - ليشتي
إكوادور	جمهورية ترازيا المتحدة
ألمانيا	الجمهورية الدومينيكية
إندونيسيا	جمهورية كوريا
أنغولا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
أوكرانيا	جنوب أفريقيا
إيطاليا	رومانيا
بابوا غينيا الجديدة	زامبيا
باكستان	زمبابوي
البرازيل	سان تومي وبرينسيبي
البرتغال	السلفادور
بلجيكا	السنغال
بلغاريا	السودان
بنما	سورينام
بنن	سويسرا
بوتان	سيشيل
بوتسوانا	شيلي
بور كينا فاسو	صربيا

* يعكس هذا المرفق حضور الدول الأعضاء والمراقبين والمنظمات والهيئات الأخرى التي سجلت أسماؤها للمشاركة في الاجتماع. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/CLP/INF.4.

الصين	مالي
غابون	ماليزيا
غانا	مدغشقر
غواتيمالا	مصر
غيانا	المغرب
فرنسا	المكسيك
الفلبين	ملاوي
فتويلا (جمهورية - البوليفارية)	منغوليا
فييت نام	موريشيوس
قطر	مولدوفا
كازاخستان	ناميبيا
الكاميرون	النمسا
كمبوديا	نيجيريا
كوت ديفوار	نيكاراغوا
كولومبيا	هنغاريا
كينيا	هولندا
ليبيا	الولايات المتحدة الأمريكية
ليسوتو	اليابان
مالطة	

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثّلة في الاجتماع:

- الجماعة الكاريبية
- السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- اللجنة الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية
- الاتحاد الأوروبي
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- منظمة التعاون الإسلامي
- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

٣- وكانت الوكالات المتخصصة أو المنظمات التالية ذات الصلة مُمثلة في الاجتماع:

منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلة في الاجتماع:

الفئة العامة:

منظمة المستهلكين الدولية

جمعية وحدة وثقة المستهلكين

غرفة التجارة الدولية